

إعادة صياغة النقاش حول مكافحة الإرهاب والتطرف العنيف في ضوء موجات العائدين الحالية والمستقبلية من المخيمات السورية



بقلم أرديان شاكوفتشي، وأليسون ماكدويل سميث، وأماندا جاري، ومحمد أحمد

تقرير رقم 23، أكتوبر 2021

إعادة صياغة النقاش حول مكافحة الإرهاب والتطرف العنيف في ضوء موجات العائدين الحالية والمستقبلية من المخيمات السورية

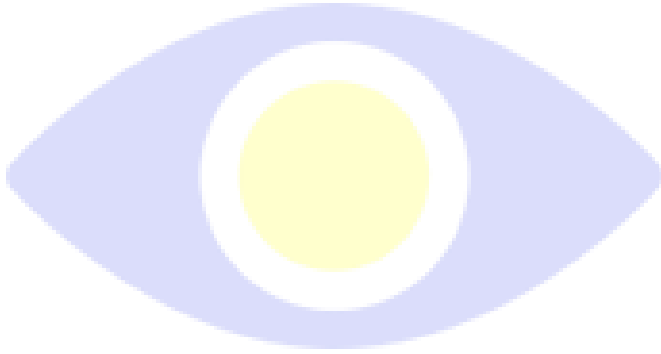
نبذة عن المؤلفين:

دكتور أرديان شاكوفتشي: مدير المعهد الأمريكي للاستهداف والصمود لمكافحة الإرهاب (ACTRI).

دكتورة أليسون ماكدويل سميث: نائبة مدير المعهد.

أماندا جاري: باحث أول في المعهد.

دكتور محمد أحمد: مدير المبادرات الاستراتيجية في المعهد.



European
Eye on
Radicalization

مقدمة

تسعى العديد من الحكومات إلى تطوير سياساتٍ متسقة ومتماسكة يمكن الاستفادة منها، في الوقت المناسب، لمواجهة عودة الآلاف من المقاتلين الإرهابيين الأجانب، وأفراد عائلاتهم، من مناطق النزاع في العراق وسوريا، حيث انضم العديد منهم إلى الجماعات الجهادية، لا سيما تنظيم داعش.

في هذا الصدد، أجرى المؤلفون مقابلات مع مدّعين عامين وقضاة فرنسيين وهولنديين وسويديين وبوسنيين وألبان وكوسوفيين، في الفترة بين ديسمبر 2019 ويونيو 2021، لجمع معلوماتٍ عن الصعوبات المرتبطة بتبادل المعلومات، ومحاكمة المقاتلين الإرهابيين الأجانب والنساء العائدات. كما أجروا مقابلاتٍ مع ممارسين في مجال منع التطرف العنيف ومكافحته، ومع مقاتلي داعش السابقين، لمعرفة الاتجاهات الحالية في إعادة تأهيل المقاتلين الإرهابيين الأجانب، وإعادة إدماجهم، وإعادة تدويرهم إلى أوطانهم.

يستند هذا التقرير أيضًا إلى البحوث الميدانية التي أجراها اثنان من المؤلفين في فبراير 2020 في مقديشو، بالصومال. أجرى المؤلفان مقابلاتٍ مع قادة برنامج إعادة تأهيل المنشقين في الصومال التابع لوزارة الأمن الداخلي، فضلًا عن ممثلي مكافحة الإرهاب، ومنع التطرف العنيف ومكافحته، من مكتب الرئيس وعمدة مقديشو، وممثلي وكالة الأمن الوطني، والنساء المنشقات عن حركة الشباب، فرع القاعدة في الصومال، والشيوخ، وقادة المجتمع المحلي، والزعماء الدينيين، والأكاديميين، والقضاة، والمحامين، والمشرعين، والناشطين في مجال حقوق الإنسان، وأعضاء منظمات المجتمع المدني، وغيرهم من الممارسين في مجال منع التطرف العنيف ومكافحته.

على الرغم من السمات العديدة المميزة لبرامج فك ارتباط المقاتلين الأجانب العائدين عن الجماعات المتطرفة وإعادة تأهيلهم وإعادة إدماجهم في بيئات الصراع النشطة والمستمرة، بما في ذلك الصومال، فإن الرؤى البحثية المكتسبة من الأبحاث الميدانية تسهم في إثراء العناصر الرئيسية اللازمة للتنفيذ الناجح لمثل هذه البرامج.

نقاش بشأن إطلاق سراح السجناء المتطرفين العنيفين ومنع انتكاسهم

وفقًا لمركز مكافحة الإرهاب التابع لليوروبول (وكالة تطبيق القانون الأوروبية)، من المقرر إطلاق سراح أكثر من 100 جهادي مدان من مختلف السجون الفيدرالية في الولايات المتحدة بحلول [عام 2023](#)¹. ومع اقتراب الإفراج المتوقع عنهم، يشعر العديد من مسؤولي مكافحة الإرهاب وإنفاذ القانون بالقلق إزاء الإفراج عن هؤلاء الأفراد، وإعادة إدماجهم، واحتمال معاودة الإجرام².

تشير البحوث الحديثة إلى أن المخاوف من العودة إلى ممارسة الأعمال العنيفة والإرهاب بين المجرمين المرتبطين بأحداث أو قضايا تتعلق بالإرهاب قد لا يكون لها أساس من الصحة. وفي بحثٍ في الملفات القانونية لعدد 557 من المدانين الجهاديين في بلجيكا منذ التسعينيات، وجد بعض المؤلفين أن "عددًا صغيرًا فقط من المتشددين سيظلون نشطين عبر موجاتٍ متتالية من التشدد الجهادي، ويظلون مصدر قلق رئيس للشرطة وأجهزة الاستخبارات. وقد يشير انخفاض معدلات العودة إلى الإجرام الذي وجده الباحثون إلى نجاح [أجهزة الأمن البلجيكية](#)"³.

وفي حين أنه يتعين على ممارسي منع التطرف العنيف ومكافحته إيلاء اهتمامٍ وثيق لمعدل معاودة الانخراط في الإجرام، كمؤشرٍ مهم على نجاح البرنامج، يجب عليهم أيضًا الاعتراف بالمفاهيم الخاطئة السائدة حول استخدام مصطلح العودة إلى الإجرام وفائدته كمقياس للتهديد في استخلاص استنتاجات عامة.

على سبيل المثال، يمكن أن يكون العديد من الجناة -من جميع الأنواع- أفضل في التنكر في أعمالهم في المرة الثانية، أي عند الإفراج عنهم. علاوة على ذلك، تُرتكب العديد من الجرائم دون الكشف عنها، ولم يجد علماء الجريمة والممارسون بعد طرقًا فعّالة لتحديد ارتكاب جريمة. وثمة متغير آخر هو أن المخاوف بشأن معاودة الإجرام قد تكون أكثر انتشارًا في بعض الدول مقارنة بدول أخرى. ففي العديد من البلدان الأوروبية، قد تكون المخاوف أكثر حدة؛ نظرًا لأن بعض الشبكات الجهادية أكثر تطورًا هناك -وهو في حد ذاته عامل خطر محتمل في إطلاق سراح الإرهابيين المدانين- وهو أمر غير صحيح بالضرورة في حالة الولايات المتحدة⁴.

يجب على المرء أيضًا أن يعترف بأبعاد سياسات إنفاذ القانون ومكافحة الإرهاب في النقاش المتعلق بالعودة إلى الإجرام. وهنا يساعد أحد الحلول المقترحة -الاحتجاز التعسفي لأجل غير مسمى- في توضيح عددٍ كبير من الأسئلة حول كيفية تعريف العودة إلى الإجرام، وتأثيره أو فهمه أو تصوره، ولكن مثل هذه السياسة غير ممكنة في الدول الديمقراطية.

تكمّن المسألة الرئيسية، ببساطة، في كيفية تقييم فعالية برنامج إعادة تأهيل المتطرفين. ومن شأن ارتفاع معدل العودة إلى الإجرام أن يشير إلى فشل البرنامج، ولكن العكس ليس صحيحًا بالضرورة: فمن الخطأ القول بأن معدلات العودة المنخفضة

¹ Lorenzo Vidino and Bennett Clifford, "A Review of Transatlantic Best Practices for Countering Radicalization in Prisons and Terrorist Recidivism", EUROPOL, April 2019, <https://extremism.gwu.edu/sites/g/files/zaxdzs2191/f/ECTC%20Transatlantic%20Practices.pdf>

² "Worldwide hundreds of convicted terrorists to be released from prison by 2023," Counterterrorism News: For and About The Balkans, May 2020.

³ Thomas Renard. (2020). "Overblown: Exploring the gap between the fear of recidivism and the evidence," *Combating Terrorism Center*, available at <https://ctc.usma.edu/overblown-exploring-the-gap-between-the-fear-of-terrorist-recidivism-and-the-evidence/>

⁴ First author discussion with a Belgian law enforcement officer. May 2020.

تشير إلى النجاح. فعلى سبيل المثال، من المتوقع أن تؤدي جهود إعادة التأهيل التي تستهدف الأفراد "ذوي المخاطر المنخفضة" إلى انخفاض معدلات معاودة الإجرام، بغض النظر عن البرنامج المقدم⁵.

في هذا الصدد، أوضح ضابط يعمل في إحدى المؤسسات الإصلاحية في البلقان لماذا يمكن أن يكون وصف بعض البرامج ذات معدلات العودة المنخفضة بأنها نجاحات مضللة:

"لقد نجح برنامج إعادة التأهيل في حالة السجناء 'منخفضي الخطورة'؛ أي ذوي القناعات الدينية والأيدولوجية الضعيفة [داعش]. لقد تطوعوا في البرنامج. لست متأكدًا ما إذا كانوا بحاجة إليه [البرنامج]. أما في حالة السجناء 'مرتفعي الخطورة'، فمن الصعب القول بذلك، حيث عاد بعضهم إلى دعم الجماعات الإرهابية [مثل داعش] عند الإفراج عنهم"⁶.

باختصار، يستخدم بعض البرامج أفرادًا تخلُّوا عن التطرف بكل معنى الكلمة عمليًا؛ وبالتالي، فإن مشاركتهم في البرنامج هي نتيجة، وليست سببًا، لفلج ارتباطهم بالتطرف.

المسألة التي لا تقل أهمية هي الخداع الأكثر وضوحًا. وقد ظهر هذا إلى الساحة مؤخرًا بعد حالات مثل عثمان خان، الموالي لداعش الذي طعن حتى الموت اثنين من الذين يشرفون عليه في مركز مكافحة التطرف العنيف في حفل للاحتفال بإعادة تأهيل المتطرفين. وحتى في الحالات التي لا يعود فيها الأفراد أنفسهم إلى ممارسة نشاطٍ عنيف، يمكن أن تنخفض معدلات معاودة الإجرام بشكل مضلل إذا لم يُكتشف أمر الأفراد الذين يتم إشراكهم بعد فترة الإبلاغ المطلوبة، على سبيل المثال، في لعب أدوار لوجستية في جماعة متطرفة⁷.



⁵ First and fourth author interview with Mohamed Ali, DRP Program Director, Mogadishu, Somalia. February 2020

⁶ Ref

⁷ Ibid.

مناقشة فك الارتباط وإعادة التأهيل وإعادة الإدماج

تشكل الأسئلة المتعلقة بما إذا كان ينبغي على البرنامج إعطاء الأولوية لفكّ ارتباط المتطرفين على برامج إعادة تأهيلهم جزءاً كبيراً من جوهر النقاش الحالي المتعلق بالمقاتلين الإرهابيين الأجانب⁸. إن الفكرة القائلة بأن الحكومات تحتاج إلى الاختيار بين الاثنين - أو أنها لا ينبغي أن تهدف إلى تحقيق كليهما بشكلٍ تلقائي - يمكن أن تسبب إشكالية. إذ تشير بعض الأبحاث إلى أن التغيير السلوكي يمكن أن يحدث دون تغييرٍ في المواقف. وعلى العكس من ذلك، يمكن أن يحدث تغيير في المواقف، دون تغيير سلوكي.

إن روايات الأفراد الذين مُنعوا من ترك الجماعات المتطرفة أو الذين لا يوافقون على أساليب العنف التي تستخدمها جماعة إرهابية، قد تكون بمثابة تفسير لأولئك الذين يغيرون سلوكهم دون تغيير المعتقد. فعلى سبيل المثال، شاركت امرأة عائدة من الأراضي التي تسيطر عليها حركة الشباب مع مؤلفي هذا التقرير حالات تعرّض فيها رجال ونساء للتهديد بالقتل أو الضرب حتى الموت بعد محاولتهم الفرار من الجماعة. وفي حين أنّ ذلك ردع الأفراد بالمعنى العملي السلوكي عن ترك الجماعة، فإن مثل هذه الأحداث كانت بمثابة نقاط انطلاق لتحوّلاتٍ في المواقف ضد حركة الشباب وأيديولوجيتها⁹.

ويمكن رؤية التغيرات في المعتقدات دون حدوث تغييراتٍ في سلوك الإرهابيين المهكين، الذين لا يعرفون أي طريقةٍ أخرى لمواصلة الحياة. كما أن هناك حاجة إلى فك الارتباط على المدى الطويل للمتطرفين، وإعادة تأهيلهم لفترة طويلة لتجنب المخاطر المحتملة لإعادة انخراطهم¹⁰. ففي حالة إندونيسيا، على سبيل المثال، تشير البحوث إلى حالاتٍ لأفراد عاودوا الانخراط في نشاطٍ متطرفٍ عنيف بعد سنواتٍ من مشاركتهم الأولية في [الصراع في أفغانستان في السبعينيات والثمانينيات](#)¹¹.

إضافة إلى ذلك، شدد مسؤولو إنفاذ القانون في دول البلقان على أدوار المقاتلين الإرهابيين الأجانب العائدين كعوامل محقّرة للعودة إلى الإجرام، أو عوامل خطر محتملة لمعاودة الانخراط في الأنشطة الإرهابية. وأشار مسؤول بوسني في مجال مكافحة الإرهاب إلى الخطر المرتبط باحتمال الاتصال بين سجين أطلق سراحه، وأولئك الذين سافروا إلى العراق وسوريا ولكنهم تمكنوا من التهرب من أجهزة الأمن لدى عودتهم.

حتى في الحالات التي لا ينضم فيها الأفراد إلى الجماعات الإرهابية، بسبب معتقداتهم الأيديولوجية أو الدينية، يجب النظر في اتخاذ تدابير لفكّ ارتباط المتطرفين بتلك الجماعات من خلال وسائل (مثل التعليم، والعلاج النفسي، وما إلى ذلك) وإعادة

⁸ As cited in Alastair Reed, Jeanine de Roy van Zuijdewijn and Edwin Baker. (2015). "Pathways of foreign fighters: Policy options and their (un) intended consequences," ICCT, available at [http://www.icct.nl/download/file/ICCT-Reed-De-Roy-Van-Zuijdewijn-Bakker-Pathways-Of-Foreign-Fighters-Policy-Options-And-Their-Un-Intended-Consequences-April2015\(1\).pdf](http://www.icct.nl/download/file/ICCT-Reed-De-Roy-Van-Zuijdewijn-Bakker-Pathways-Of-Foreign-Fighters-Policy-Options-And-Their-Un-Intended-Consequences-April2015(1).pdf)

⁹ First and fourth author focus group interview with al Shabaab women defector. Samadon Institute, Mogadishu, Somalia. February 2020.

¹⁰ Sylvene See. (2018). "Returning foreign terrorist fighters: A catalyst for recidivism among disengaged terrorists," Counter Terrorist Trends and Analysis 10 (6), 7-15. https://www.jstor.org/stable/26435161?seq=9#metadata_info_tab_contents

¹¹ Ibid.

تأهيلهم من خلال وسائل (مثل المحاضرات الدينية التي يلقيها الأنمة، والمشاركة المدنية، وما إلى ذلك). كما يجب أن تكون أساليب فك الارتباط جزءاً لا يتجزأ من عملية إعادة التأهيل لمساعدة الأفراد في التخلي عن المحفزات السابقة والعلاقات السامة المرتبطة بأسلوب حياتهم المتطرف¹². كما أن تعظيم جهود فك الارتباط أمر بالغ الأهمية بالنسبة لهؤلاء الأفراد لإقناعهم باعتماد أسلوب حياة جديد. ومن المرجح أن يؤدي التفاعل مع التأثيرات السابقة إلى العودة إلى ميولهم المتطرفة، ولا شك أن ترك بنية تحتية اجتماعية كاملة أمر مؤلم. ويتعين تقديم المساعدة في خلق حياة جديدة، يكونون فيها أقل عُرضة للعودة مرة أخرى إلى علاقاتهم وعاداتهم القديمة.

تحقيقاً لهذا الهدف، حوّلت بعض الدول تركيزها نحو تطوير عمليات المراقبة الإصلاحية التي ترصد الإرهابي المدان، والأهم من ذلك أنها تحاول معالجة عوامل الدفع والجذب المرتبطة بميولهم المتطرفة العنيفة. فهولندا، على سبيل المثال، تعتمد على برنامجها الحالي لمراقبة السلوك الذي يسعى جاهداً إلى تعزيز مجتمع أكثر أمنًا بعد إطلاق سراح الإرهابيين. تتألف هذه الوحدة من فريق متخصص يعرف باسم TER (الإرهابيون والمتطرفون والمتشددون). وتهدف إلى الإشراف على العقوبات التي تفرضها المحاكم، فضلاً عن توفير خيارات بديلة لإعادة إدماج الإرهابيين المدانين، وإعادة تأهيلهم عند الإفراج عنهم¹³.

تدرك برامج المراقبة والإفراج أهمية وجود خطة إعادة تأهيل فعّالة ومصممة بشكلٍ خاص بحيث تسعى إلى التخفيف من نقاط الضعف التي تسببت في تحول الفرد إلى المتطرف في المقام الأول. إن اتباع نهج واحد يناسب الجميع لا يؤدي إلى النجاح، وقد بدأت العديد من البرامج في الابتعاد عن نموذج موحد لإعادة التأهيل. ذلك أن الإرهابيين المدانين يحتاجون إلى اهتمام وإرشاد متخصصين يعملان على تحديد الأسباب الجذرية، ومحفزات السلوك السابق. لذا، تطور البرامج استراتيجياتٍ متنوعة لتقليل نقاط الضعف، ومساعدة الأفراد على التكيف، ثم تنقيتها -في نهاية المطاف- كجزءٍ من خطة العلاج الخاصة بها¹⁴. إن تزويد هؤلاء الأفراد باستراتيجيات فعّالة، وقابلة للتنفيذ، للتكيف، أمرٌ بالغ الأهمية لتعزيز النجاح على المدى الطويل بعد فترة المراقبة. وبدون معالجة مكثفة وصارمة، من الأرجح أن يعود الإرهابي المدان إلى أساليبه القديمة؛ لأن المشكلات الأساسية قد لا تُحل على النحو الكافي.

قد تكون عملية إعادة الإدماج صعبة بالنسبة لبعض المقاتلين الإرهابيين الأجانب، لأنهم غالباً ما يكونون قد قضوا سنوات عدة، أو حتى عقوداً، في السجن واعتادوا على الحياة خلف القضبان. ومن المرجح أن تكون قد ظهرت العديد من وسائل التكنولوجيا الحديثة، وغيرها من التطورات المجتمعية، خلال هذا الإطار الزمني، وكثير منها، إذا أسيء استخدامه، يمكن أن يوفر للمتطرفين السابقين موارد إضافية للعودة إلى التوجهات السابقة¹⁵. وبالنظر إلى الآثار المترتبة على التقدم المجتمعي كجزء من الأحكام والمبادئ التوجيهية للاختبار، فإن من الأهمية بمكان ضمان عدم زيادة استغلال المتطرفين لهذه الموارد الجديدة عند الإفراج عنهم. ويجب على المحاكم أن تنظر في مختلف العناصر المتعلقة بإعادة الإدماج، بما في ذلك قدرات المراقبة المصممة للتخفيف من الآثار المترتبة عن الإفراج عن الفرد ومراقبته.

¹² Ibid

¹³ Ibid.

¹⁴ "Worldwide hundreds of convicted terrorists to be released from prison by 2023," Counterterrorism News: For and About The Balkans, May 2020.

¹⁵ Ibid.

ويبدو أن بعض الدول تسعى إلى مبادرات إعادة التأهيل وإعادة الإدماج التي تحقق توازنًا صحيًا في طريقة تحديد السمات النفسية الفريدة لكل فرد، وتجنب التركيز المفرط على الأيديولوجية والدين (مثل توفير التفسير السائد للإسلام)، وتوفير فرص العمل لضمان الانتقال الاجتماعي السلس، وإعادة الإدماج. وفي بعض الحالات، اعترف علماء النفس التابعون للحكومات، وأخصائيو إعادة الإدماج وإعادة التأهيل، بأهمية أخذ دور الزوجة في الاعتبار عند معالجة التطرف. تحظى النساء اللاتي يواصلن إظهار ميول متطرفة أو عنيفة بعد عودتهن من سوريا والعراق، في بعض الحالات أكثر من أزواجهن، باهتمام خاص من خلال محاولة إرضاء رغبتهم في الشعور بالقوة والفعالية، والعمل في أسرهن ومجتمعاتهن المحلية. وكان من المهم تحديد الطريقة المناسبة لتوجيه السلوك المحفوف بالمخاطر لمثل هؤلاء النساء ودعوتهم إلى استكشاف الأشياء البناءة المتاحة أمامهن. وبالنظر إلى أن المرأة مدفوعة بنفس الدوافع التي تدفع الرجل عندما يتعلق الأمر بالبحث عن الشعور بالقوة والفعالية، فإن ممارسي منع التطرف العنيف ومكافحته يعملون مع النساء لتوفير الفرص الاقتصادية لأسرهن، والمساعدة في رعاية أطفالهن، وتحسين إحساسهن بالشمولية، والتسامح الاجتماعي بين أفراد المجتمع، وإيجاد سبل لتعزيز معتقداتهن (على سبيل المثال، الدينية، الشخصية، العائلية، إلخ). للمساعدة في توجيه حياتهم¹⁶.

أشار ممثلون من قسم منع التطرف العنيف، وإعادة إدماج الأفراد المتطرفين التابع لوزارة الداخلية في كوسوفو، إلى بعض حالات الأفراد الذين يواصلون إظهار المشاعر المؤيدة لداعش أو دعم التمرد ضد الحكومة، لا سيما على منصات وسائل التواصل الاجتماعي. وعلى الرغم من تشككهم في إعادة تأهيل المتطرفين "بالكامل"، وهو ليس بالضرورة الهدف، فإن علماء النفس الذين يتعاملون مع مثل هذه الحالات يعتبرون مثل هذا السلوك يتأتى نتيجة الميل النفسي لجذب الانتباه واستخدام لغة التمرد بمثابة بيان مبالغ فيه عن الاستياء من الحكومة (على سبيل المثال، لفشلها في تلبية المطالب الاقتصادية أو عندما يشعرون بالإهمال). وقد فسرت السلطات رغبة هؤلاء الأفراد في العمل مع الشخصيات والكيانات الدينية الرئيسية (مثل الجمعية الإسلامية في كوسوفو) في الدولة، نظرًا لعزوفهم عن القيام بذلك في الماضي، على أنها مؤشرات واعدة نحو التعافي وإعادة التأهيل، حتى وإن كان خطابهم لا يزال متطرفًا. وأوصت السلطات في البلقان أيضًا بعدم التفاعل المباشر مع هؤلاء الأفراد لتجنب أي تدخل في جهود إعادة الإدماج والتأهيل. وتلقي السلطات باللوم جزئيًا على وسائل الإعلام والباحثين والصحفيين لاستغلالهم، كما وصفوا في كثير من الأحيان، نقاط الضعف الشخصية للأفراد بغرض الإثارة والتضخيم الإعلامي من تهديد داعش، أو كسب قاعدة من القراء لكتاباتهم.

تجدر الإشارة إلى أن جائحة كورونا جعلت من الصعب الالتقاء بالعائدين من داعش وجهاً لوجه، الأمر الذي يحد بالضرورة من القدرة التفسيرية للباحث: فمثل هذه الظروف لا تتوفر فيها إشارات الوجه ونغمات الصوت، وما إلى ذلك من الأمور. ومع ذلك، فمن بين الذين تمت مقابلتهم، يبدو أن بعضهم لم يتم إصلاحه أيديولوجيًا، بل أعربوا عن عدم اكتراثهم أو استسلامهم فيما يتعلق بنتائج إعادة تأهيلهم وإعادة إدماجهم، منذ عودتهم من سوريا.

في هذا الإطار، فقد قال أحد العائدين من داعش في البلقان:

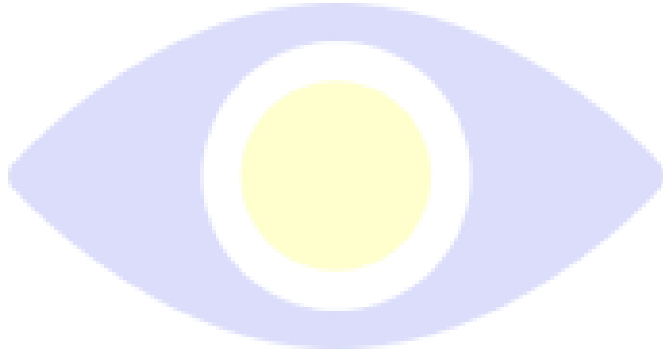
"لقد تغيرت كثيرًا فيما يتعلق بماضي. أريد أن أنسى الماضي في أقرب وقتٍ ممكن، وفيما يتعلق بكيفية معاملة المسؤولين الحكوميين لنا عندما يتعلق الأمر بمسألة إعادة التأهيل، أترك لهم أن يخبروكم بذلك. لن أثني على

¹⁶ First author interview with the Head of Kosovo's Division for Prevention and Reintegration of Radicalized Individuals and a psychologist staff member within the Ministry of Interior, August 2020, Prishtina, Kosovo.

عملهم ولن أدينه. عندما تحدثتُ إلى أشخاصٍ مثلك في الماضي [باحثين ووسائل إعلام]، ألحقت الضرر بعائلي. لن أسمح بحدوث ذلك بعد الآن"¹⁷.

وردًا على الثناء على جهودهم والنجاح المستمر في طريق إعادة التأهيل، أجاب أحد العائدين من داعش:

"في بلدي، التحدث بحرية سيزجُّ بك في السجن. فيما يتعلق بقولك إنني أسير في الاتجاه الصحيح، ربما ليس هذا هو الاتجاه الصحيح، لكنه الاتجاه الوحيد الذي أنا ملزمٌ باتباعه، إذا كنت أريد السلام في حياتي"¹⁸. ولم تكن هذه وجهة نظر فريدة للأفراد الذين تمت مقابلتهم.



European
Eye on
Radicalization

¹⁷ First author interview ISIS returnee the Balkans, August 2020.

¹⁸ Ibid.

العودة إلى الوطن والنساء المسافرات إلى داعش: وجهة نظر سلطات الادعاء العام

بعد انهيار خلافة داعش، تصارعت دول البلقان حول طرق استعادة مواطنيها بشكلٍ استراتيجي، ومحاكمتهم، وإعادة دمجهم في المجتمع. في أبريل 2019، أُعيد أربعة رجال و32 امرأة و72 طفلاً من سوريا¹⁹. وقد احتجز المقاتلون الأجانب الذكور الأربعة بعد وصولهم إلى كوسوفو، وأدين ثلاثة منهم، وحكم عليهم بالسجن لمدة أقصاها 5.5 سنوات²⁰. وفي الآونة الأخيرة، تعهدت كوسوفو ومقدونيا وألبانيا باستعادة المزيد من النساء والأطفال من المخيمات السورية، أو أعادتهم بالفعل، إلى أوطانهم²¹.

وفي حين تشكّل الملاحقة القضائية عنصرًا حاسمًا في عملية الإعادة إلى الوطن، فإن بعض بلدان البلقان تركّز بشكلٍ أكبر على إعادة تأهيل هؤلاء الأفراد، وإعادة إدماجهم. ففي كوسوفو، على سبيل المثال، عادة لا تخضع النساء والأطفال الذين تم استعادتهم إلى الدرجة ذاتها من الاستجواب والملاحقة القضائية، كما هو الحال مع نظرائهم من الرجال، ربما بسبب درجات متفاوتة من الذنب. غير أنهم وضعوا قيد الإقامة الجبرية، ووجهت إليهم في نهاية المطاف تهمة تتعلق بالإرهاب. ويُنظر إلى الأطفال في المقام الأول على أنهم ضحايا يتطلبون إعادة تأهيل مكثفة لمعالجة الصدمات النفسية والاعترا ب²².

وأشارت سلطات كوسوفو إلى الصعوبات التي تواجه تحديد مكان النساء والأطفال داخل المخيمات السورية، وتحديد هويتهم، كعقبة أمام إعادة المزيد من المواطنين الكوسوفيين إلى أوطانهم²³. ومع ذلك، فيما يتعلق باستعداد بريشتينا لقبول المسؤولية عن أفعال مواطنيها، ووضع نهج أكثر استباقية، نجد أنها تختلف كثيرًا عن الكثير من وجهات نظر بقية أوروبا. ولا تريد دولٌ كثيرة أن تتحمل مسؤولية استعادة المواطنين الذين يشكلون مخاطر على الأمن القومي. والواقع أن بعض البلدان الأوروبية سحبت الجنسية من المقاتلين الإرهابيين الأجانب لمنعهم من العودة إلى ديارهم و/أو سمحت بمقاضاتهم من قبل السلطات المحلية التي تحتجزهم، حتى عندما تكون تلك السلطات جهات فاعلة غير حكومية.

بالإضافة إلى كوسوفو، من بين الدول الأخرى المشاركة في الإعادة النشطة لمواطنيها هي الشيشان ومقدونيا وروسيا والبوسنة²⁴. كما بدأت كازاخستان وطاجيكستان وأوزبكستان في إعادة المقاتلين الأجانب إلى أوطانهم، وهو ما يمثّل تحولًا

¹⁹ Ibid.

²⁰ Ibid.

²¹ See for example: <https://www.thenationalnews.com/mena/syria/2021/08/01/albania-to-repatriate-women-and-children-from-syrias-al-hol-camp/#:~:text=Aug%201%2C%202021%20Albania%20is%20repatriating%20five%20Albanian,who%20joined%20ISIS%20fighters%20in%20Syria%20and%20Iraq; and https://abcnews.go.com/International/wireStory/kosovo-repatriates-11-citizens-syria-78915694>

²² Ibid; First author interviews with P/CVE professionals in the Balkans, July-August 2020.

²³ First author interview with the Head of Kosovo's Prevention and Rehabilitation Department within the Internal Affairs, August 2020, Prishtina, Kosovo.

²⁴ Hoffman A., & Furlan, M. (2020, March). "Challenges posed by returning foreign fighters." *Program on Extremism* – The George Washington University. Retrieved from <https://extremism.gwu.edu/sites/g/files/zaxdzs2191/f/Challenges%20Posed%20by%20Returning%20Foreign%20Fighters.pdf>

هائلاً لمنطقة آسيا الوسطى، التي اعتمدت تقليدياً على نظام عقابي يتألف من قوانين صارمة، ومحاكمات جنائية، لأولئك المتورطين في الإرهاب.

وقد اختارت بعض الدول ما يمكن أن يسميه المرء حلاً وسطاً: فهي تعترف بحق عودة المقاتلين الأجانب، ولكنها لا تشارك في جهود نشطة للإعادة إلى الوطن، تاركةً مسؤولية الأخيرة في أيدي المقاتلين الأجانب أنفسهم.

وقد أصبحت الصعوبات المرتبطة بالملاحقات القضائية واضحةً بشكلٍ خاص في حالة المسافرين إلى العراق وسوريا. وكثيراً ما يوصفون بأنهم تابعات، لا يمتلكون حرية اتخاذ القرار، وبالتالي فلا يمكن اعتبارهم مذنبات عن عمد، بل فقط بالأفعال التي ارتكبت. وفي حين أن مسألة حرية اتخاذ القرار النسائية لا تزال موضع جدل، فإن نقص الأدلة ورواية المظلومية معاً تمثل تحديات للمدعين العامين، عندما يتعلق الأمر بالنساء العائدات²⁵.

وفي هذا الصدد، قال أحد المدعين العامين في البلقان:

"أعتبر الاعتراف بالذنب ظرفاً مخففاً أثناء إصدار الحكم. وحقيقة أن سيدة ما قد تابت وتحملت المسؤولية، وحقيقة أنها تعتبر مجرمة لأول مرة، وليس لديها سجل جنائي سابق، وحقيقة أنها ندمت بشدة على خرق القانون بارتكابها الجريمة الجنائية، وحقيقة أنها أرملة، من خلفية محرومة اقتصادياً، وأم لطفل قاصر، هي كلها أمور تؤخذ في الاعتبار.

وكظرفٍ مشدد، اعتبرنا أن تلك السيدة قد انضمت طوعاً إلى الجماعة المعلنة رسمياً أنها إرهابية. وفي حين أنها كانت تعرف، واعترفت بأن أفعالها (أي السفر)، سيكون لها تأثير في العالم الخارجي [سوريا]، فإنها ذكرت أنها لم تكن على علم بالوضع في سوريا، وقت سفرها، وأنها لا تريد أن تنفصل عن زوجها. وبمجرد وصولها إلى سوريا، حاولت العودة، لكنها لم تستطع، وعندما أتحت لها الفرصة للاستسلام [للقوات الكردية]، استسلمت.

حصلت تلك السيدة على حكمٍ مشروط وطويل الأجل بالسجن لمدة عامين، لن يتم تنفيذه شريطة ألا ترتكب أي جريمة جنائية في السنوات الثلاث المقبلة. كما أحيلت لتلقي العلاج لدى طبيب نفسي أو أي استشاري آخر لمدة سنتين وستة أشهر²⁶.

علاوة على ذلك، تحدث العديد من المدعين العامين في البلقان عن التحديات المستمرة للملاحقات القضائية بسبب نقص الأدلة القابلة للمقاضاة، مشيرين إلى الحاجة إلى تبادل أفضل للمعلومات والتوجيه لتحقيق أقصى قدر من سلطات التحقيق والادعاء فيما يتعلق بالمقاتلين الإرهابيين الأجانب، والنساء المسافرات إلى سوريا والعراق. وفيما يلي بعض العراقيل الفريدة التي تحول دون التحقيق في هذه القضايا وملاحقة مرتكبيها قضائياً:

1- "صعوبات في الحصول على الأدلة اللازمة؛ أي الدور الذي قاموا به، إن وجد، في داعش.

2- اضطراب المدعين العامين، وسلطات التحقيق، إلى الاعتماد على أدلةٍ من مكتب التحقيقات الفيدرالي لتحديد الدور المحتمل والمهام داخل داعش.

²⁵ Anne Speckhard and Ardian Shajkovci. (2017). "Beware the women of ISIS: There are many, and may be more dangerous than the men," The Daily Beast, available at <https://www.thedailybeast.com/beware-the-women-of-isis-there-are-many-and-they-may-be-more-dangerous-than-the-men>

²⁶ Kosovo prosecutor interview in charge of the case. May 2020.

- 3- كانت النساء، بعد عودتهن، أمهات لأطفال قاصرين... [وفي كثير من الحالات] وخلال إقامتهن في الأراضي التي يسيطر عليها داعش، تزوجن مرتين أو ثلاث مرات، وبالتالي أنجبن طفلين أو ثلاثة أطفال. وكثيرًا ما تؤثر هذه الحقيقة على قرار المدعي العام بطلب تدابير لضمان وجود المدعى عليه في الإجراءات الجنائية، وهو أمر أسهل من الاحتجاز.
- 4- الإقامة الجبرية مفضلة للنساء، نظرًا لعدم وجود مؤسسات [متخصصة] لرعاية الأطفال القصر. وفي غياب الرعاية المؤسسية، فقد جرت العادة أن يتوفر للأطفال أحد الوالدين للعيش معهم. وكثيرًا ما تطلب المحكمة تدبير الإقامة الجبرية، وتقبله وتفرضه.
- 5- تشير الأدلة التي يتم الحصول عليها عادة إلى أن النساء يلتحقن فقط بأزواجهن، ولا يلعبن دورًا نشطًا داخل الهياكل العسكرية والمؤسسة [الإدارية] لداعش، ما يمثل مأزقًا قضائيًا بمعنى عدم معرفة الجريمة الجنائية التي يمكن توجيهها إليهن.
- 6- بمجرد تقديم لوائح الاتهام في المحكمة، وأثناء المحاكمة، تعترف النساء بالذنب، وهو ما يعتبر ظرفًا مخففًا أثناء مرحلة إصدار الحكم²⁷.

وعلى هذا النحو، يتردد العديد من الدول في التدخل، وإعادة النساء إلى أوطانهن بنشاط؛ نظرًا للتحديات والقيود التي تواجهها أثناء الملاحقة القضائية²⁸.

وفي حين أن المعاملة وفق نوع جنس العائدين من داعش قد تعتبر تحيزًا على أساس الجنس، فإن الممارسين غالبًا ما يجادلون بأن مثل هذا النهج ضروري؛ نظرًا للأدوار المختلفة التي يقوم بها الرجال والنساء في تمرد داعش. ومع ذلك، غالبًا ما يكون من الصعب تنفيذ ذلك، حيث إن هناك نقصًا في البيانات المتاحة التي تظهر الفروق بطريقة قابلة للتعميم بين الرجال والنساء الذين انضموا إلى داعش²⁹. كما أنه من الصعب جدًا الحصول على أدلة عن الرجال الذين شاركوا في القتال داخل داعش، وما فعلته النساء في ظل حكم داعش لا يزال يكتنفه الغموض؛ لأن التنظيم أبقى هذه المعلومات سرية للغاية، ما يعني أنه لا يوجد دليل موثق يُذكر، إن وجد.

وإذا كانت محاكمات النساء العائدات صعبة، فإن مقاضاة النساء اللاتي لم يعدن أكثر إثارة للقلق، مع وجود أسئلة مهمة حول الإجراءات القانونية الواجبة، والمعاملة العادلة، والتمثيل الفعال. إذا كانت الدولة العضو تسعى إلى الملاحقة القضائية، فعليها واجب ضمان الإعادة إلى الوطن حتى يتمكن الفرد من حضور جلسة استماع عادلة. ومع ذلك، فإن مسألة المحاكمات الغيابية غالبًا ما تكون ذات أهمية استراتيجية، لتجريد الفرد من الجنسية حتى لا يتمكن من العودة. وفي هذا السياق، يجب إعادة النظر في نطاق مصطلح "العضوية": فالمحددات الفضفاضة في الوقت الحاضر تسمح للمحاكم بإدانة النساء لمجرد صلتهن بمقاتلي داعش المزعومين، وتميل هذه القوانين إلى عدم الأخذ في الاعتبار مسألة الإكراه³⁰. وثمة مسار آخر للمحاكمة

²⁷ Kosovo and Bosnian prosecutor interview. July 2020. Kosovo and Bosnia (Zoom call).

²⁸ "CTED analytical brief: the prosecution of ISIL-associated women." (n.d.). Counterterrorism Committee Executive Directorate – CTED. Retrieved from https://www.un.org/sc/ctc/wp-content/uploads/2020/07/CTED_Analytical_Brief_The_Prosecution_of_ISIL-associated_Women.pdf

²⁹ Ibid.

³⁰ Ibid.

هو التهم الموجهة إلى النساء اللاتي دخلن إلى أرض الخلافة مع أطفالهن بسبب إهمالهن واجب الرعاية. ويمكن افتراض أن النساء اللاتي اصطحبن أطفالاً إلى منطقة حرب، لم يقمن بواجبهن في الرعاية إلى أقصى حد، ولكن في معظم الحالات لا تكون الأدلة الملموسة على فشل الوالدين موجودة. وعلاوة على ذلك، فلا يحاكم الآباء عمومًا على جرائم مماثلة. وهذا يشير إلى احتمال وجود تحيزٍ جنساني، وهو أمر يحتاج إلى تقييم.

ينبغي تكييف ممارسات إصدار الأحكام، بحيث تتناسب مع كل فرد، ومراجعتها على أساس كل حالة على حدة، حيث إن مستوى المشاركة يختلف اختلافاً كبيراً بين الرجال والنساء. ويمكن أن تكون كثير من النساء مجرمات لأول مرة، ولا يشاركن مباشرة في أي عملٍ من أعمال العنف، بل كنَّ وحدهن المسؤولات عن أداء الواجبات المنزلية. كما ينبغي تقييم مستوى المخاطر على أساس سجلهن، ومشاركتهن الحالية، والظروف المحيطة برحلتهم إلى أرض الخلافة. ذلك أن النساء داخل داعش لا يشاركن دائماً بمحض إرادتهن، وقد يجبرن على البقاء بسبب مطالب أزواجهن أو مجرد عدم القدرة على المغادرة. وفي حين كانت مقاضاة المسافرات إلى داعش محدودة، فإن الوصول إلى برامج إعادة التأهيل وإعادة الإدماج المتاحة قد تم تقييده أيضاً.

وعلى الرغم من أن معدلات الملاحقة القضائية قد تكون منخفضة، فإن هؤلاء النساء يستحقن ذلك، ويحتجن إلى خدمات إعادة التأهيل لخفض معدل معاودة الإجرام وزيادة فرصهن في أن يصبحن عضوات ناجحات في المجتمع بعد فترة تأقلمهن. وعليه، ينبغي إيلاء المزيد من الاهتمام للقضايا والقيود المتعلقة بالمسافرات إلى داعش؛ لأنها تمتد إلى ما هو أبعد من إعادة النشطة إلى الوطن، وإعادة التأهيل، وإعادة الإدماج. وهناك حاجة ماسّة لاتباع نهج أفضل للعدالة الانتقالية داخل المجتمعات المحلية يسمح بتوجيه الاتهامات والمقاضاة حسب كل حالة، فضلاً عن خدمات الإصلاح.³¹

³¹ Ibid.

النقاش المتعلق بإعادة الأطفال إلى أوطانهم

على الرغم من الجهود النشطة التي بذلت مؤخراً لإعادة اللاجئين إلى ديارهم، فلا يزال الأطفال معرضين للخطر عن الفئات الأخرى. ويجب تصنيف الأطفال في المخيمات السورية؛ لأنهم يشملون فئات عدة:

- الأطفال الذين أخذهم أبائهم وهم أطفال رضع إلى أراضي داعش.
- الأطفال الذين ولدوا في أرض الخلافة بسبب زيجات النساء من مقاتلي داعش.
- الأطفال الأكبر سنًا الذين عاصروا الحرب، وكان لديهم بعض الوعي بها، وربما التلقين الجهادي.

ومع ذلك، فإن هذه القائمة ليست شاملة.

على الرغم من المناشدات الدولية لمعالجة هذه القضية³²، فلا يزال هؤلاء الأطفال يعيشون في مخيمات مثل الهول في شمال سوريا، ومعظمهم لم يتلقوا سوى القليل من التعليم الرسمي، ولا يحصلون الآن إلا على القليل من التعليم. وبالتالي فإنهم عرضة للإساءة والتلقين الديني في وضع اجتماعي يهيمن عليه [مؤيدو داعش العنيفون](#). كما أن المخيمات لا تُدار بشكل جيد: فأبناء الآباء حتى الذين ليسوا موالين لداعش أو الذين تخلوا عن داعش قد يتجولون بسهولة من قسم من المخيم إلى آخر، ما قد يؤدي إلى تلاقح للأفكار المتطرفة.

وتشير التقارير الحديثة إلى أن داعش يحاول عمدًا تحويل هؤلاء الأطفال للمتطرف من خلال تهريبهم من المخيمات إلى مواقع التدريب التابعة له في [الصحراء السورية الشرقية](#)³³. وتشير تقارير أخرى إلى استمالة داعش -وغيره من الجهاديين- للأطفال داخل المخيمات³⁴. ولئن كان من الصعب جدًا التأكد من حقيقة هذه التقارير، فإنها معقولة، وإذا لم تكن صحيحة بعد، فإنها يمكن أن تصبح كذلك قريبًا.

الأمر الذي لا يقل عن ذلك أهمية هو أن الأطفال ما يزالون يخضعون للاستغلال في كثير من الحالات من قبل أمهاتهم. على سبيل المثال، غالبًا ما تخفق الدول في تحديد مكان الأطفال داخل المخيمات، على الرغم من المعلومات الاستخباراتية وقوائم التسجيل التي تمتلكها قوات سوريا الديمقراطية. وكثيرًا ما تخفي الأمهات أطفالهن أملًا في تعظيم احتمال إعادتهم إلى الوطن.

³² See U.S. veto on FTF repatriation, prosecution, available at <https://www.al-monitor.com/pulse/originals/2020/09/us-veto-uncs-resolution-foreign-terrorists-repatriation.html>

³³ Jeff Seldin. (2021). "Islamic State group smuggling boys to desert training camps," VoA, available at <https://www.voanews.com/middle-east/islamic-state-group-smuggling-boys-desert-training-camps>

³⁴ First author accounts in the Syrian camps; first author interview with the Head of Kosovo's Division for Prevention and Reintegration of Radicalized Individuals within the Ministry of Interior, August 2020, Prishtina, Kosovo.

الخلاصة

تسعى العديد من الحكومات إلى تطوير سياسات متسقة ومتناسكة في الوقت المناسب لمواجهة عودة/ العودة المحتملة، لآلاف من المقاتلين الإرهابيين الأجانب وأفراد أسرهم من مناطق النزاع في العراق وسوريا. وحتى في الحالات التي تنجح فيها هذه السياسات، فإنها على وشك أن تواجه ضغوطاً نتيجة إطلاق سراح العديد من المجرمين المتطرفين المدانين على مدار نصف العقد القادم.

لا تزال تشكّل مسألة إعادة النساء والأطفال إلى الوطن قضية ملحة بشكل خاص. ولا تزال ردود الحكومات على التحديات المذكورة آنفاً متباينة ومتنوعة. وفي أوروبا، على وجه الخصوص، يمثل التهديد المحتمل الذي يشكله العائدون، بما في ذلك عند الإفراج عنهم، جوهر النقاش الأمني، حيث يحظى الخطاب المتعلق بإعادة التأهيل وإعادة الإدماج، إلى جانب مجهودات الخبراء الفردية وعدد قليل من البرامج الوظيفية، باهتمام أقل بكثير. ويجري النظر في التجريم والملاحقات القضائية، باعتبارهما جزءاً أصيلاً من "الاستجابات الشاملة للعائدين"³⁵، بالاقتران مع جهود أخرى لإعادة الإدماج وإعادة التأهيل.

ورغم الضغوط المتكررة لمعالجة هذه المسألة، فإن عملية إعادة المشتبه بانتمائهم لداعش من قبل غالبية الدول الغربية قد توقفت بسبب الصعوبات التي تكتنف الملاحقة القضائية المحلية. ذلك أن عدم وجود قوانين وطنية خاصة بالتعامل مع قضايا الإرهاب؛ والثغرات في قوانين الإرهاب الوطنية، وعدم كفاية تنفيذها؛ وغياب التعاون القانوني بين الحكومات وقوات سوريا الديمقراطية³⁶، يثير مخاوف أن يتم إصدار أحكام مخففة للغاية على العائدين من داعش، أو لا يتم إصدار أحكام عليهم على الإطلاق، ومن ثم سيتواجدون على أراضي دولهم الأصلية، ما يشكل مخاطر أمنية.

وختاماً، لقد أخذت دول البلقان زمام المبادرة في إعادة النشطة للنساء والأطفال إلى الوطن، خاصة خلال الأشهر الأخيرة. وإذا ما سارت جهودها لإعادة التأهيل وإعادة الاندماج على ما يرام، وإذا ما تمكن الممارسون من مساعدة الجمهور على رؤيتها، فمن الممكن أن تؤدي إلى إحداث تأثير تنابعي في دولٍ أوروبية أخرى، وتقود إلى حلولٍ أكثر اتساقاً وتنسيقاً لقضية المقاتلين الإرهابيين الأجانب.

³⁵ European Parliament. (2018). "The return of foreign fighters to EU soil," available at https://wb-iisg.com/wp-content/uploads/bp-attachments/5634/EPRS_STU2018621811_EN-1.pdf

³⁶ Ardian Shajkovci and Allison McDowell-Smith. (2021). "The prosecution challenges of travelers to the Islamic State," IPI Global Observatory, available at <https://theglobalobservatory.org/2021/06/the-prosecution-challenges-of-travelers-to-the-islamic-state/>